

التميش والعنف في الوسط الحضري،

حي شوف لكداد الفوضوي بسطيف نموذجاً.

**Marginalization and Violence in the Urban Spatial:
Chouf Lekdad Informal Neighborhood in Sétif as a Model**

عبد القادر بن يحي *

مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية جامعة سكيكدة الجزائر

Abenyahia450@gmail.com

تاريخ القبول : 2026-01-22

تاريخ الاستلام: 2025-09-14

تهدف الدراسة الحالية إلى تقصي العلاقة بين التهميش والعنف من خلال دراسة حالة حي شوف لكداد الفوضوي بسطيف، باعتباره أحد الفضاءات الدالة على مفارقات الوسط الحضري. تم التوصل إلى معرفة أنماط التهميش الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والإيكولوجي في إعادة إنتاج أشكال العنف المختلفة: الانحراف، الجريمة الاقتصادية، التمرد، التفكك الاجتماعي على التوالي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى أداة الاستمارة مدعومة بالمقابلات المقننة. وقد أفضت النتائج إلى أن التهميش لا يمثل مجرد وضعية ظرفية، بل إن التهميش الحضري يلعب دوراً حاسماً في توليد أشكال متنوعة من العنف والانحراف، وهي نتائج تتقاطع بدرجة كبيرة مع أدبيات بحثية سابقة تناولت علاقة التهميش بالعنف الحضري، أظهرت الدراسة أن العنف الحضري يعد مؤشراً قوياً على شدة التهميش، وأن هذا الأخير لا يعد فقط حالة من "الحرمان"، بل هو نتاج لأوضاع هيكلية عميقة تتجلى في استبعاد سكان الأحياء الهامشية من عمليات اتخاذ القرار، وعدم تمتعهم بالفرص التي توفرها المدينة للأفراد خاصة ضمن الحي الفوضوي كمتغير ظابط في ثنائية التهميش/العنف.

الكلمات المفتاحية : التهميش : العنف : الوسط الحضري: الحي الفوضوي .

This study investigates the relationship between marginalization and violence through a case study of the informal neighborhood of Shouf Lekdad in Sétif, considered a revealing space of urban paradoxes. The research identified four patterns of marginalization—social, economic, political, and ecological—that reproduce different forms of violence, namely deviance, economic crime, urban unrest, and social disintegration. Methodologically, the study relied on a descriptive-analytical approach, combining a structured questionnaire with semi-structured interviews. The findings indicate that marginalization is not a temporary condition but a structural reality that plays a decisive role in generating diverse forms of urban violence. Results further align with previous studies highlighting that urban violence is a strong indicator of marginalization. Importantly, marginalization is shown not only as a state of “deprivation” but as the outcome of deep structural exclusions that deny residents of informal neighborhoods access to urban opportunities and participation in decision-making processes.

Keywords: Marginalization; Violence; Urban Space; Informal Neighborhood

مقدمة:

شكل التمهيش الحضري إحدى أبرز السمات التي تطبع الأحياء الفوضوية الجزائرية، حيث تتجلى مظاهر الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإيكولوجي بالدرجة الأولى في فضاءات سكنية غير مهيكلّة تفتقد إلى أدنى شروط العيش الكريم. هذا الواقع ينعكس مباشرة في إنتاج أنماط متعددة من العنف الحضري، تتراوح بين العنف اليومي و العنف الروتين، مروراً بأشكال العنف الرمزي كالوصم الاجتماعي والإيحاءات والإقصاء والإبعاد وصولاً إلى الجريمة المنظمة و عصابات الأحياء. ويعد حي شوف لكداد بسطيف نموذجاً حياً لهذه المفارقات، إذ يجمع بين الكثافة السكانية، هشاشة البنية التحتية، والحرمان من الخدمات الأساسية.

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أنّ التمهيش بأبعاده الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والإيكولوجية يشكل مدخلاً رئيسياً لفهم ديناميات العنف وتجسّداته في الوسط الحضري. وتتحدد متغيراته المستقلة في أبعاد التمهيش المختلفة، بينما يمثل العنف الحضري المتغير التابع الذي يعكس النتائج الميدانية. تكمن أهمية الدراسة في سعيها إلى ربط المسار التحليلي بالميدان، لإبراز كيف يُعاد إنتاج الهشاشة والعنف داخل المجال الحضري الهامشي. وهنا تبرز الأهداف النظرية والعملية، الأولى من خلال محاولة التعرف على الأدلة النظرية القاضية بوجود علاقات محددة بين التمهيش والعنف الحضري، من خلال وحدة النظري والواقع، أما الثانية أو الأهداف التطبيقية فتتمثل في تحديد أبعاد الهامشية الحضرية وتجسّداتها، ومحاولة التعرف على أنماط العنف في البيئة الحضرية وتمظهراته، الكشف عن التجاذب والترابط بين ثنائية التمهيش والعنف وأخيراً الوقوف على مستويات التمهيش ومدى تأثيرها في زيادة معدلات العنف في الحي الفوضوي شوف لكداد وانعكاس ذلك على مدينة سطيف ككل.

1. الإطار التصوري للدراسة

يُشَبَّه الإطار التصوري في البحث العلمي بلوحة القيادة بالنسبة للسائق. فكما تحتوي لوحة القيادة التي تمكّن السائق من التحكم في مساره وتجنب المخاطر والوصول بأمان إلى وجهته، فإن الإطار التصوري يؤدي الوظيفة نفسها بالنسبة للباحث. فهو جهاز ضبط وتوجيه يضمن انسجام المسار العلمي، ويتيح للباحث التقدم بخطوات واضحة نحو تحقيق أهدافه.

1.1 مشكلة الدراسة:

من هذا المنطلق؛ تثير الدراسة الراهنة إشكالية بحثية متمحورة حول تقصي معاني ودلالات التجاذب والترابط المحتمل بين التمهيش بأبعاده الاجتماعية، الاقتصادية الثقافية السياسية

والإيكولوجية، وبين أنماط العنف المادي والرمزي واللفظي، في سياق التحولات والتغيرات التي تشهدها المدينة الجزائرية المعاصرة، وقد تم صياغة التساؤل لمركزي على النحو التالي: هل هناك علاقة ارتباطية بين التمهيش والعنف الحضري في حي شوف لكداد بسطيف ؟

2.1 فرضيات الدراسة

يشير حسن الساعاتي في كتابه تصميم البحوث الاجتماعية إلى أن: "الفرض في البحوث الاجتماعية تعميم عن علاقة بين مفهومين اجتماعيين أو أكثر، يبدأ الباحث في وضعه في البحوث البرهانية التي يريد فيها تحري صحتة أو خطئه، فيصبح بعد ذلك قانونا اجتماعيا ثابتا أو نظرية اجتماعية مدعمة" (الساعاتي، 1982، صفحة 103) واعتمادا على هذا قمنا بصياغة الفرضية العامة بالصيغة التالية :

الفرضية العامة للدراسة :

توجد علاقة ارتباطية بين زيادة التمهيش وتنامي معدلات العنف الحضري.

ومن خلال هذه الفرضية العامة تم صياغة أربع فرضيات فرعية على النحو التالي :

- التمهيش الاجتماعي يفرز زيادة الانحراف الاجتماعي.

- يؤدي التمهيش الاقتصادي إلى تنامي معدات الجريمة الاقتصادية.

- يساهم التمهيش السياسي في زيادة التمرد الحضري.

- يعمل التمهيش الإيكولوجي على زيادة التفكك الاجتماعي.

وبالتالي هذه الثنائيات الأربع؛ (الاجتماعي/الانحراف، الاقتصادي/الجريمة، السياسي/التمرد، الإيكولوجي/التفكك) تشكل فيما بينها معالم ظاهرة التمهيش الحضري في علاقته بالعنف الحضري وتفاعله معه على عبر مختلف المستويات، وفي نفس الوقت تشكل لنا كدراسة ميدانية أساس الفرضيات الجزئية الأربعة

2 الجهاز المفاهيمي للدراسة* :

من المهم الاعتراف بعدم وجود إجماع على تعريف التمهيش، ما ينعكس في تنوع أنماطه وأساليبه، وقياساته. على سبيل المثال، تم استخدام التمهيش لتمثيل نتائج التمثيل العددي غير الكافي للأقليات العرقية/الإثنية (التمهيش الديمغرافي)، والتعرض للاضطهاد والتمييز ضد الأقليات الجنسية (التمهيش والاعتراب عن الثقافة المضيفة وثقافة الأصل ، التمهيش بين المهاجرين، التمهيش الأكاديمي وتأثير السياسات التعليمية على الطلاب المصنفين كذوي صعوبات التعلم والعزلة الاجتماعية للأطفال

* من خلال هذا العنوان سوف يتم تناول المفاهيم الإجرائية فقط التي تشكل معنى متغيرات الدراسة

الذين يعانون من زيادة الوزن (التهميش المرتبط بالوزن و المشاكل الصحية مثلا (Umaña-Taylor, 2018, p. 709) على الرغم من أن هذا التنوع في الأنواع والأساليب والقياسات يثري المجال لأنه يوثق أشكالاً مختلفة وفريدة من الاستبعاد الاجتماعي؛ إلا أنه يتيح أيضاً فرصة لصياغة تعريف شامل وموحد للتهميش يمكنه احتواء القواسم المشتركة وربطها تحت مظلة مفاهيمية واحدة وعليه يمكن القول أن التهميش يشير إلى الطرق التي تُصبح بها فئات معينة من المجتمع عاجزة وتُندفع إلى هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية (Sankaran, 2024, p. 587).

1.2 التهميش:

يُترجم التهميش من الناحية الإجرائية في شكل حرمان مادي من الوصول إلى السلع والخدمات ، كما يمتد إلى خلق أوضاع بنيوية تُنتج الإقصاء وتعيد إنتاجه، مما يضع الأفراد في موقع هشاشة مستمرة، ويولد لديهم شعوراً بالدونية والغبن الاجتماعي، أي إن التهميش لا يعني مجرد غياب عن المركز، بل هو عملية دفع مقصودة و غير مباشرة نحو الهامش، حيث يُحرم الأفراد من رأس المال الاقتصادي (العمل، الدخل)، ورأس المال الاجتماعي (شبكات العلاقات الاجتماعية)، ورأس المال الرمزي (الاعتراف والاعتبار والمكانة)، فضلاً عن حرمانهم من المشاركة السياسية والاندماج الإيكولوجي في فضاء حضري منظم، وهنا يشير مايكل هاناغان Michael Hanagan بأنه : " تلك العمليات التي يتم من خلالها تجاهل الأفراد والجماعات أو دفعهم إلى هامش النقاش السياسي، والتفاوض الاجتماعي، والمساومة الاقتصادية والإبقاء عليهم هناك" (Sankaran, 2024, p. 589)

إذن التهميش الاجتماعي هو مفهوم متعدد الأبعاد يشير إلى عملية اجتماعية مرتبطة بالسياق تقوم على "الآخرية"؛ وهي عملية يُستبعد فيها أفراد أو جماعات بشكل منهجي استناداً إلى القيم والمعايير الاجتماعية السائدة، وما ينجم عن ذلك من خبرات معيشية تتسم بالحرمان (Fluit, Cortés-García, & von Soest, 2024, p. 7)

2.2 العنف:

مجموع الأفعال والسلوكيات التي تتولد في الأوساط الفوضوية نتيجة ديناميات التهميش والإقصاء، والتي تنعكس في إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي أو الرمزي بالأفراد والجماعات. ويتجسد هذا العنف في صور متعددة؛ مادية كالاعتداءات الجسدية، سرقة، تخريب للممتلكات، لفظية (شتم، تهديد، مضايقات)، ورمزية/معنوية (تجاهل، وصم، ازدراء، إقصاء من المشاركة المجتمعية).

في كتابه الدين والعنف: وجهات فلسفية من كانط إلى دريدا، يقدم هنت دي فريس تعريفاً أساسياً وشاملاً للعنف على أنه يشمل " أي سبب، أي قوة مبررة أو غير مشروعة، يتم ممارستها - جسدياً أو

بطرق أخرى – من قبل شيء ما (حدث أو حالة، مجموعة أو شخص، وربما كلمة أو جسم) على آخر." (MACKINTOSH & MACKINTOSH, 2024, p. 194)

للعنف سياقات جسدية واجتماعية. وهذا يتضح في تعريف منظمة الصحة العالمية (WHO) الذي يبرز البعدين الجسدي والنفسي "استخدام القوة الجسدية أو النفوذ، سواء كان مهددًا أو فعليًا، بشكل مقصود ضد الذات، أو شخص آخر، أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي أو من المرجح أن يؤدي إلى إصابة، موت، ضرر نفسي، سوء تنمية أو حرمان" (MACKINTOSH & MACKINTOSH, 2024, p. 194)

3.2 الحي الفوضوي :

يُقصد بالحي الفوضوي، في مفهومه الإجرائي، ذلك الفضاء العمراني الذي نشأ خارج أطر التخطيط الحضري الرسمي، حيث شُيّدت المساكن دون احترام المعايير القانونية والهندسية، في غياب شبكات البنى التحتية الأساسية كالماء الصالح للشرب، الصرف الصحي، الطرق المعبدة، ومرافق الخدمات العامة. ويتسم بكثافة سكانية عالية، تنوع اجتماعي غير متجانس، مع هشاشة في الأوضاع الاقتصادية للسكان، مما يجعله مجالًا خصبًا للتمهيش بشقّي أبعاده . يصبح الحي الفوضوي بهذا بنية اجتماعية-عمرانية تعيد إنتاج الهشاشة والعزلة عن المحيط الحضري المهيكل.

و تعرف الأحياء الفوضوية أيضا بأنها الأحياء الفقيرة، التي تتميز بانعدام الأمن في الوضع السكني، بما في ذلك مشاكل البنية التحتية، الاكتظاظ، وسوء جودة البناء. تعابير مثل "محتلين"، "أحياء فقيرة"، وحتى "العشوائية" تحمل دلالات إشكالية، حيث تركز على ما يفتقر إليه السكان وتسهم في تمهيشهم أكثر. (L. Atkinson, 2024, pp. 2-3)

3. الدراسات السابقة

1.3 الدراسة الأولى : وضمن هذا الإطار تندرج الدراسة الأولى حول "الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية الاجتماعية على الشباب" دراسة ميدانية مقارنة" للباحث علي بوعناقة، قدم الباحث دراسته حول الأحياء غير المخططة انطلاقا من الواقع المعاش في حقبة الثمانينات، حول أهمية وتغلغل الظاهرة في المجتمع الجزائري كونها المسؤولة عن الانحراف والإجرام في الوسط الحضري الجزائري

2.3 الدراسة الثانية : "أبعاد الهامشية الحضرية في المدينة الجزائرية المعاصرة"، حيث أجريت هذه الدراسة في إطار مركز الأبحاث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC للباحث إسماعيل قيرة لتثير قضايا مهمة حول الواقع الفعلي للمهمشين كضحايا للاستغلال واللامساواة في مجتمع

المدينة وقد اختار الباحث سكيكدة كونها تعج بالباثولوجيا الاجتماعية، التي كانت سببا في تراجع إن لم نقل قتل المدينة في جميع جوانب الحياة؛ اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا، سياسيا وإيكولوجيا

3.3 الدراسة الثالثة : الموسومة "الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر" للدكتور جلال معوض؛ و التي تعد إحدى الدراسات الرائدة، التي حاولت إلقاء الضوء على واقع الفئات المهمشة في مصر وتحليل العلاقة بين مهمشي الحضري في مصر والعملية الإنمائية .

4 .مجالات الدراسة :

1.4 المجال المكاني: يقع الحي الفوضوي شوف لكداد في الجهة الغربية من مدينة سطيف على هضبة الباز التي تسمى اليوم هضبة شوف لكداد بين وادي بوسلام وال 140 قطعة (النوامر) من الواجهة الشرقية المقابلة لعاصمة الولاية، والطريق الاجتنبائي المزدوج الرابط بين الطريق الوطني رقم 75 والطريق الوطني رقم 05 غربا، أما جنوبا فنجد له حدودا مع أولاد حشيش وحي 950 مسكن وحي الباز المتاخم لجامعة سطيف 01 أما تقاطع الطريق رقم 75 من جهة الشمال والطريق الاجتنبائي الغربي يشكل حدوده الشمالية والشمالية الغربية ويتربع الحي الفوضوي على مساحة إجمالية تقدر ب 75 هكتار .

2.4 المجال الزمني : انطلقت عملية جمع المعطيات ميدانياً بتاريخ 14 فيفري 2024، حيث تمّ على مدار خمسة أشهر برمجة المقابلات، توزيع الاستمارات، ومتابعة الملاحظات الميدانية وفق الخطة الموضوعية مسبقاً. واستمرت هذه المرحلة بوتيرة منتظمة إلى غاية 25 جويلية 2024 وهو التاريخ الذي اختتمت فيه الدراسة الميدانية بعد أن استوفيت جميع العمليات البحثية المقررة. ويبرز هذا الإطار الزمني الطابع المنهجي المنظم للبحث، من خلال تحديد فترة واضحة تتيح الربط بين أهداف الدراسة ومتطلبات العمل الميداني .

3.4 المجال البشري :

مثل شوف لكداد مجتمع البحث لدراستنا، و وفق معطيات سنة 2022 المقدمة من طرف بلدية سطيف تم إحصاء 7581 نسمة موزعين على 2375 أسرة هذا الحجم السكاني المرتفع في حيز جغرافي محدود 75 كلم² يكشف عن كثافة سكانية عالية تعكس ملامح الهشاشة العمرانية والاجتماعية. وبالنظر إلى هذه البنية الديموغرافية، جرى تقسيم العينة إلى ثلاث فئات رئيسية (أنظر الجدول رقم 03)، بالاعتماد على المزج بين العينة الطبقية والاختيار الحر لضمان تمثيل أدق للظاهرة قيد الدراسة .

5. التمهيش الحضري: المحددات والدلالات السوسولوجية

يُقرأ التمهيش الحضري في ضوء ثنائية (المركز/الأطراف) كعلاقة إقصاء وصراع متجدد، حيث يسعى المركز إلى تكريس هيمنته عبر آليات التمهيش والتفكير. وتتجسد الذات المهمشة إما في صورة خضوع لمنطق الإقصاء أو في شكل مقاومة، ويتحدد مستوى التمهيش وفق مدى نجاح المركز في عزل الأطراف جزئياً أو كلياً عن النسق الاجتماعي، هذا ما يتجلى في المدينة الجزائرية من خلال الصراع الطبقي، الثقافات الفرعية الجانحة، الاحتجاجات والحراك الاجتماعي المستمر، وبالتالي تبرز الهامشية الحضرية كظاهرة اجتماعية ملموسة ومؤثرة على أنها واقع اجتماعي، اقتصادي، سياسي، ثقافي وتاريخي يعكس الخلل الحاصل في النسق الاجتماعي من ناحية؛ التنمية غير المتكافئة والتبعية، (قيرة، دليبي، و بومدين ، التصورات الاجتماعية و معاناة الفئات الدنيا، صفحة 206) حتى نفهم طبيعة التمهيش ، من الضروري الوقوف عند محدداته الأساسية وما يحمله من دلالات سوسولوجية.

1.5 محددات التمهيش :

يبدو واضحاً من خلال المفاهيم السابقة أن التمهيش يرتبط بالأغلبية من السكان الذين يعيشون على هامش الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية والحضرية ولا تستفيد من التنمية سواء من الناحية المادية أو المعنوية (قيرة، 2012، صفحة 104) وبالتالي التمهيش هو تلك العوامل البنوية والاقتصادية والاجتماعية وحتى التاريخية التي تُنتجها. وبطبيعة الحال لكل نمط من أنماط التمهيش الحضري اجتماعي كان أو اقتصادي سياسي أو إيكولوجي أو حتى ثقافي؛ له محدداته وأبعاده التي تشكل معالمه.

2.5 البعد السوسيوثقافي:

البُعد السوسولوجي والثقافي للتمهيش والهامشية الحضرية يُمثل إحدى الزوايا الجوهرية لفهم ديناميات الإقصاء داخل الفضاءات المدنية. فمن منظور سوسولوجي، يُشير التمهيش إلى إقصاء فئات معينة من شبكات الموارد والفرص الاجتماعية، سواء تعلق الأمر بالتعليم، الصحة، التشغيل أو المشاركة في القرار. هذا الإقصاء يُترجم إلى ضعف في الحراك الاجتماعي، وانغلاق الأفراد في دوائر مغلقة تُعيد إنتاج أوضاعهم المتدنية عبر الأجيال. وهنا تبرز مقاربات أمثال روبرت بارك (Robert Park) ولويس ويرث (Louis Wirth) في مدرسة شيكاغو، التي رأت في المدينة فضاءً يُنتج أنماطاً من العزلة الاجتماعية والانحراف نتيجة التباينات الطبقيّة والمجالية (Park & Burgess, 1925) وهنا تشير توضح سينثيا إنلوع Cynthia Enloe أنّ التمهيش ليس عملية طبيعية بل هو عملية اجتماعية قسرية ناتجة عن

علاقات القوة، حيث تُنشأ المراكز والهوامش ويُعاد إنتاجها باستمرار. وترى أنّ "صمت" المهمشين لا يعني قبولهم، بل يعكس غالبًا عجز الفئات المهيمنة عن سماع مقاومة موجودة بالفعل.

3.5 البعد الاقتصادي:

تم تناول التهميش باعتباره استبعادًا اقتصاديًا أو عدم مشاركة بعض الفئات والطبقات. الانطباع الذي تنقله الكثير من هذه المناقشات هو أنّ مجموعات وفئات معينة يتم ببساطة إقصاؤها من الاقتصاد سواء كمستهلكين أو منتجين أو كقوى عاملة. هذه هي المجموعات التي لم تستفد من فترة التوسع الاقتصادي الطويلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في العالم الغربي الليبرالي الديمقراطي أو في عقود التنمية في الجنوب العالمي. ورغم أن هذا الاستبعاد يميز بالفعل وضع المهمشين، يمكن القول إن الأشكال الأخرى من "الاستغلال المفرط" لا تقل أهمية بالنسبة لثروات الطبقات المهيمنة والاقتصاد الوطني. أي الاستبعاد من الاقتصاد الرسمي يجعل سكان المدن الداخلية أهدافًا مثالية للاستغلال المفرط. مثل بيع مساحات داخل الحي الفوضوي للمهمشين الجدد بأسعار باهضة، لبناء أكواخ والسكن فيها، قروض مالية بفوائد جد مرتفعة، سلع و مواد غذائية بأسعار جد مرتفعة مقارنة بالأحياء المنظمة (بيع الماء مثلا بالصهاريج ، أسطوانات الغاز...) و آخرها دفع المهمشين الاقتصاديين للعمل ضمن القطاع الحضري غير الرسمي the urban informal sector أو ضمن المهن الهامشية أو كما يسمى نمط الانتاج الهامشي، و الذي يتكون من أولئك الأفراد الذين ليس لهم مهارة أو تجربة في القطاع الرسمي المنظم أو لم يحضوا بفرصة للعمل فيه، حيث يعتمد هؤلاء على هذا القطاع الهامشي مصدر رزق رئيسي (باعة جائلون، بائعو بسطات، ماسحوا الأحذية ، منظفو السيارات في الشوارع...) وقد يكون هناك قطب آخر من الهامشيون الذين يظطلعون في القطاع غير الرسمي غير الشرعي وهم (الشحاذون، اللصوص، النشالون، التعساء و المشردون و الذين يبيعون المخدرات و الخمور) (قيرة، قوادرية، وبومدين ، المدينة الجزائرية ومشكلات التحضر، 2010، صفحة 70)

4.5 التهميش السياسي :

إن التهميش السياسي يتعلق بالتوزيع غير العادل للسلطة السياسية والموارد والفرص السياسية في المجتمع، وتشمل أشكال التهميش السياسي عدم المشاركة الفعالة في عملية صنع القرارات السياسية، وعدم تمثيل المجموعات الاجتماعية المتضررة في المؤسسات السياسية، وعدم الحصول على حقوق مدنية وسياسية متساوية .

تُعبر الهامشية السياسية عن اللامبالاة وعدم الاكتراث بما يدور في أروقة المباني الحكومية، ودوائر الحكم وعدم الإسهام في الأحزاب السياسية والانخراط في صفوفها وعدم أو محدودية التصويت

في الانتخابات والمشاركة السياسية من خلال الترشح أو الترشيح أو المساندة بحكم الظروف المعيشية وضغوطات العمل اليومية التي ترهق وتثقل الكاهل ولا تدع مجالاً للاهتمام بالسياسية والسياسيين حيث لا يفكر الفرد الهامشية إلا في قوت يومه وضمان منصب عمله الذي يقتات منه هو وعائلته (معوض، 1998، صفحة 79)

5.5 التهميش الإيكولوجي :

يشير التهميش الإيكولوجي إلى العمليات التي تساهم في الإبعاد الجغرافي لأفراد أو مجموعات معينة بسبب أماكن سكنهم وهويتهم. ويتسم هذا الإقصاء بعدم قدرتهم على الوصول أو الاستفادة بفاعلية من مجموعة واسعة من المرافق والموارد التي تحسّن الرفاهية وتُمكن الأفراد من استغلال الفرص المتاحة . تقوم المجتمعات المهمشة من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض ببناء مساكنها في هذه المناطق العشوائية، خاصة على ضفاف الأنهار أو في مرتفعات صخرية غير صالحة. ويظهر هذا المشهد بوضوح في الدول النامية، الأحياء الفقيرة التي تتشكل وسط المدن غالباً ما تكون نتيجة غياب البنية التحتية السكنية، وكهرباء المنازل ضعيفة أو شبه غائبة. كما أن البنية التحتية الخاصة بالنقل، مثل الطرق والأزقة والفضاءات المفتوحة، تبدو بدائية ورديدة للغاية، كونها تشكلت عشوائياً مع النمو غير المخطط للمساكن (Paulus & Sutanto, 2023, p. 112)

6 آليات إنتاج العنف وتجسده في الأحياء الفوضوية :

الفضاء الحضري بطبيعته مليء بالقوة والرمزية، وهو شبكة معقدة من العلاقات، تتراوح بين الهيمنة والخضوع، وبين التضامن والتعاون، ولتوصيف العنف، من المفيد النظر إليه كأداة تُستخدم لتحقيق أهداف مختلفة وبناءً على ذلك، يمكن تقسيم العنف إلى ثلاثة أنماط:

1.6 العنف الاجتماعي :

يُستخدم مصطلح "العنف الاجتماعي" لوصف طيف واسع من الأفعال، والتي يمكن - حسب زاوية النظر - أن تمثل عنفاً اقتصادياً أو سياسياً إلى جانب كونها عنفاً اجتماعياً، في هذا الإطار؛ يمكن أن تتعايش أشكال العنف الاجتماعي مع العنف الاقتصادي أو أن تُحفّز به. يتضح ذلك في حالة العصابات؛ فإذا نُظر إلى الظاهرة من زاوية اقتصادية، فإن طبيعتها الاقتصادية تبدو جلية، لكن من المهم أيضاً اعتبار بُعدها الاجتماعي. إذ تُنشأ العصابات كرد فعل على الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي للشباب، وتمثل بديلاً للانتماء الاجتماعي في مجتمعات يفتقر فيها رأس المال الاجتماعي (Winton, 2004, p. 172) والجدول رقم 1 أدناه يمثل ارتفاع نسبة الجرائم باختلاف أنواعها والمسجلة في ولاية سطيف حسب إحصائيات مديرية الأمن الوطني للولاية من سنة 2020 إلى 2023.

جدول رقم 1: يوضح الجرائم المسجلة خلال سنوات 2020، 2021، 2022، 2023 بمدينة سطيف

طبيعة القضية	سنة 2020	سنة 2021	سنة 2022	سنة 2023
قضايا الشئ العمومي	537	753	1136	1407
قضايا المساس بالأشخاص	989	1463	1441	1423
قضايا المساس بالملكات	1242	1498	1379	1502
قضايا الآداب	101	98	116	112
قضايا الاقتصاد	396	349	277	253
قضايا المخدرات	1146	1775	4085	5882
قضايا الجرائم السيبرانية	125	183	161	165

المصدر: مديرية أمن ولاية سطيف

تظهر الإحصائيات ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الجريمة بولاية سطيف بين (2020) و(2023)، خاصة في قضايا المخدرات حيث تضاعف عدد قضايا أكثر من خمس مرات، ثم تليها قضايا الشئ العمومي وهي الجرائم التي تسمى المنفعة العامة حيث عرفت ارتفاعاً ملفتاً خاصة البناء أو الاستيلاء غير القانوني على أراضي أو أملاك تابعة للدولة، الاعتداء المتكررة على شبكات الماء أو الكهرباء أو الصرف الصحي.

إن انعدام التنظيم المكاني للمدن وإنشاء التجمعات السكنية المغلقة يُعدّ تعبيراً عن العنف الاجتماعي، فهي تُسهم في تفكك الفضاءات العامة وتعزيز الانقسام الاجتماعي ويؤدي هذا للعنف اليومي داخل الأحياء الفقيرة إلى تفتيت الحياة الاجتماعية وزوال المؤسسات التقليدية ما يقود إلى تفكك النسيج الاجتماعي و الروابط الاجتماعية، وهذا يُنتج بدوره "تطبيعاً" للخوف وانعدام الأمن المتجذر في هشاشة متزايدة وعنف مُتكرر، (Winton, 2004). ومن الأشكال الأكثر خفاءً للعنف الاجتماعي العنف القائم على النوع الاجتماعي، الذي يُعتبر غالباً وسيلة الرجل لفرض ذكوريته، مثل ثقافة "الماشيزمو" في أمريكا اللاتينية التي تضمن السيطرة على الموارد واتخاذ القرار، وأخيراً فإن وصم شريحة من السكان باعتبارها بطبيعتها إجرامية وعنيفة يفتح المجال أمام صور نمطية متغلغلة وأشكال من نزاع الإنسانية ذريعة لإقصائهم من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Agostini , Chianese , French, & Sandhu, 2010, p. 6)

2.6 العنف الاقتصادي :

يتفق معظم الباحثين المهتمين بالعنف الاقتصادي على أن اللامساواة والفقر الحضري يُنتجان وصولاً غير متكافئ إلى الفرص الاقتصادية، ويُعتبران محددين رئيسيين للجريمة والعنف بسبب الإحباط وانعدام الأمن، وبفعل الفقر المطلق والنسبي، يُجبر الفقراء في المدن على اللجوء إلى الجريمة والعنف.

إن تصاعد التطلعات والشعور بالغضب الأخلاقي من أن بعض أفراد المجتمع يزدادون ثراءً بينما يُحرم آخرون من أبسط مستويات العيش كان ولا يزال مصدرًا معروفًا للضغط في أفقر وأغنى البلدان على حد سواء .

إضافةً إلى ذلك، فإن التحولات المجتمعية وسياسات التنمية تُعتبر أيضًا من أسباب الصراع الاقتصادي، فهي صميم العنف الحضري المعاصر، فالتعديلات الهيكلية يمكن أن تؤدي إلى تفكك اجتماعي-اقتصادي وإضعاف الدول الهشة أصلًا، كما تُفضي هذه العمليات إلى تراجع اقتصادي يزيد من حدة التفاوتات الاقتصادية ويدفع الفقراء إلى البحث عن مكاسب اقتصادية غير مشروعة، ويُعتبر وجود القطاع غير الرسمي شرطًا إضافيًا لحدوث العنف الاقتصادي، إلى جانب المعاملة التمييزية التي يمارسها كل من الدولة والنخب تجاهه. وكما يُوضح دي سوتو؛ فإن وجود القطاع غير الرسمي يعكس عجز الاقتصاد الرسمي عن ضمان الحقوق الاقتصادية والمشاركة لمعظم السكان. وعندما يحدث هذا، يجد الفقراء وسيلة للعيش داخل الاقتصاد غير الرسمي وأحيانًا غير المشروع. (Agostini , Chianese , French, & Sandhu, 2010, p. 3)

3.6 العنف السياسي:

يشمل العنف السياسي نطاقًا واسعًا من النتائج العنيفة، ومن بينها ما يُعرف بـ"تطبيع العنف"، الذي يتطلب وجود منظومة من القيم والمعايير والمواقف التي تسمح أو حتى تشجع على استخدام العنف وغالبًا ما ينتهي ذلك إلى شكل من أشكال عنف الدولة. ومن صور العنف السياسي الذي تمارسه الدولة غياب الإصلاح داخل جهاز الشرطة والقضاء، أو عجزها عن توفير رقابة مؤسسية شرعية على العنف. هذا النزاع للشرعية وُصف في الأدبيات - فيما يتعلق بالمخدرات - بما يسميه داودني "الناروقراطية" (Winton, 2004, p. 171) حيث يترك لتجار المخدرات أن يكونوا حكامًا للمجتمعات الفقيرة و الأحياء منخفضة الدخل، فيفرضون أعرافهم الخاصة "ليبنوا محاكاة للسيطرة الحكومية". إن فشل الدولة في توفير الأمن للمواطنين يفتح الباب أمام ترتيبات واسعة النطاق تُفضي إلى تفشي العنف ، وعندما تعجز الدولة عن تلبية حاجات السكان من الأمن والسلامة، تتشكل تنظيمات مختلفة للحماية. وغالبًا ما يقرر المواطنون ذوو الدخل المرتفع اعتماد وسائل خاصة لحمايتهم، يسميه غراهام "الإبادة الحضرية"(urbicide) ، يُعدّ شكلاً من أشكال الفصل والتميش، إذ ينطوي على التدمير المتعمد للبنى التحتية الحضرية لأغراض سياسية، وينتج عنه مزيد من انعدام الأمن، ومدن مستقطبة ومنقسمة (Graham, 2004, p. 176)، كما تُعد أشكال الزبائنية والقبلية

السياسية للسيطرة على الدولة أو الفساد داخل مؤسساتها صورة أخرى من صور العنف السياسي. وغالبًا ما يتجلى هذا خلال النزاعات المسلحة أو بعدها .

7. الحي الفوضوي بين العزلة المكانية والهشاشة الاجتماعية

الغيتو في الولايات المتحدة، والضاحية (*banlieue*) في فرنسا، والأحياء الطرفية أو المتدهورة (*quartieri periferici*) أو (*degradati*) في إيطاليا، و"المناطق الإشكالية" (*problemområde*) في السويد، و"الفافيل" في البرازيل، و"فيلا ميسيريا" في الأرجنتين، تمتلك مجتمعات أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأمريكا الجنوبية في معجمها الطبوغرافي مصطلحًا خاصًا لتعيين تلك الأحياء الموصومة بالعار، الواقعة في أسفل النظام الهرمي للأماكن الذي تتألف منه المدينة الكبرى.

في هذه المناطق التي يحيط بها هالة كبريتية، حيث تتجمع المشكلات الاجتماعية وتتغفن، يقيم "منبوذو المدن" عند مطلع القرن الجديد، وهو ما يجعلهم هدفًا لانتباه مفرط وبالغ السلبية من طرف وسائل الإعلام والسياسيين وهرم السلطة، هذه الأحياء تُعرف بأنها "مناطق خارج القانون" "أحياء إشكالية" "مناطق محظورة" أو "مناطق متوحشة" داخل المدينة، أي أراضٍ يَطغى عليها الحرمان والتخريب يُخشى منها ويُهرب منها ويُجتنب سكنها فهي - أو هكذا تُصوّر - بؤر للعنف والرذيلة والانحلال الاجتماعي. وبفعل هالة الخطر والرعب التي تُغلفها، واحتقار سكانها (وهم خليط متنوع من الأسر المحرومة، والأقليات الموصومة، والمهاجرين المهمشين)، تُصوّر عادةً من الأعلى بألوان قاتمة و أحادية. وهكذا تبدو الحياة الاجتماعية فيها في كل مكان وكأنها قاحلة، فوضوية، ووحشية (Wacquant، 2008، صفحة 3) . عالم الاجتماع الفرنسي لويك وكا (Loïc Wacquant)، الذي استعمل مفهوم الهامشية المتقدمة (Advanced Marginality) لوصف الأحياء الفقيرة والمهمشة، باعتبارها فضاءات معزولة اقتصاديًا، وموصومة اجتماعيًا، ومُقصاة سياسيًا، ومحرومة من الاندماج الثقافي.

1.7 جغرافيا التمهيش وصناعة الفضاءات المنغلقة :

تثبت الشواهد الواقعية في الجزائر كيف تتحول الأحياء الفوضوية إلى فضاءات حضرية تحمل بصمة التفاوتات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. فالعزلة المكانية ليست مجرد نتاج لغياب التخطيط العمراني، بل هي عملية سوسيولوجية وثقافية تعيد إنتاج الإقصاء الحضري عبر خلق حدود غير مرئية بين "المركز" و"الهامش" في هذه الأحياء. يصبح الحيز المكاني مجالًا محاصرًا، حيث تُكرّس الصور النمطية حول ساكنيه باعتبارهم "حضرين غرباء"، فتُضعف فرص اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي. ومن منظور ثقافي، تؤدي هذه العزلة إلى تشكّل أنماط فرعية من التضامن التقليدي (القراية، الجيرة) مقابل انقطاع عن شبكات الحداثة الاجتماعية والاقتصادية. هذا ما يجعل الفضاء

الفوضوي يتحول إلى "جزيرة حضرية" مغلقة، محكومة بإكراهات المكان ومحدودية الموارد، تعيد إنتاج التفاوت الاجتماعي وتغذي ديناميات التهميش والعنف، حيث تحولت الأحياء إلى فضاءات مقطوعة عن النسق الحضري الرسمي، ما أدى إلى تفكك الروابط الأفقية مع المحيط الحضري الأوسع وتعميق الاغتراب الاجتماعي والثقافي .

2.7 آليات وأنماط الهشاشة الاجتماعية في الأحياء الفوضوية:

و يتجلى ذلك في تفاصيل الحياة اليومية التي تكشف عن ديناميات التفاوت والإقصاء. ففي غياب البنى التحتية الأساسية والخدمات العمومية، يعيش سكان تلك الأحياء الهشة واقعاً يومياً مطبوعاً بالعجز عن تلبية الحاجات الأولية (سكن غير إنساني، خدمات صحية قليلة أو منعدمة، بُعد مجحف عن المدارس، خدمة النقل تكاد تنعدم و تفشي الفروء *)، وهو ما يولد شعوراً مستمراً بالحرمان ويُنتج نوعاً من "المواطنة الناقصة" تتجسد هذه الهشاشة في تآكل الثقة بالمؤسسات، و تنامي الاعتماد على شبكات التضامن العائلي والجهوي (عرش عامر... أولاد حشيش بسطيف) كبدائل غير رسمية، مما يرسخ الازدواجية بين "المدينة الرسمية" و"المدينة الموازية" أو تريف المدينة. أما ثقافياً، فإن الإقصاء الحضري ينعكس في بروز هويات فرعية تعيد إنتاج الشعور بالانفصال عن المجتمع الحضري الأوسع، وتدفع الشباب إلى أشكال من التمرد الرمزي والمادي، حيث تتحول الحياة اليومية إلى سلسلة من التكيفات مع الندرة والعنف الرمزي، وتصبح الهشاشة الاجتماعية واقعاً معيشياً يعمق الانقسام داخل النسيج الحضري، وبهذا يعمل الفضاء كعنصر إدماج وإقصاء في الوقت ذاته؛ فهو يُدرج الفرد أو الجماعة في مكان محدد لكنه يُقصيهم من أماكن أخرى.

8. المرتكزات المنهجية وأدوات البحث الميداني للدراسة :

على حد تعبير موريس أنجرس أن "المنهج هو عبارة عن جواب لسؤال؛ كيف نصل إلى الأهداف"، لذلك كان لابد من تطبيق المنهج الوصفي الذي يصلح في هكذا مواضيع بحثية ودراسات ميدانية، حيث يساعدنا في تطبيق طرائق وتقنيات هذا المنهج؛ الاستمارة و المقابلة لتحصيل البيانات والمعلومات من مجتمع البحث ، وبالتالي وصف الثابت والمتغير في الظاهرة محل الدراسة، وقد تم الاعتماد بشكل أساسي على أداة الاستمارة بالإضافة إلى المقابلة المقننة كتقنيتين ناجعتين في هكذا دراسات وصفية .

* صطلح عامي جزائري مأخوذ من الكلمة الفرنسية fraude (الغش أو التحايل)، ويقصد به النقل غير الشرعي للأشخاص بالسيارات الخاصة، أي سائق يستعمل سيارته لنقل الركاب مقابل المال من غير ما يكون عنده اعتماد قانوني مثل سيارة الأجرة غالباً ما تكون أسعارهم جد مرتفعة استغلالاً لغياب النقل بالأحياء الفوضوية لأنها بعيدة عن أعين الرقابة والشرطة .

11.8 الاستمارة :

تم تصميم الاستمارة من طرف الباحث موزعة على ثلاثة محاور (البيانات الشخصية- التمهيش الحضري- العنف الحضري) .

الجدول رقم 02 يوضح كيف تم تصميم أداة الاستمارة

المحاور	الأبعاد	رقم الأسئلة	المجموع
بيانات العينة	البيانات الشخصية	11-10-09-08-07-06-05-04-03-02-01	11
التمهيش الحضري	البعد الاجتماعي	12-13-14-15-16-17-18-19-20-21-22-23-24-25-35-34-33-32-31-30-29-28-27-26	24
	البعد الاقتصادي	36-37-38-39-40-41-42-43-44-45-46	11
	البعد السياسي	47-48-49-50-51-52-53-54-55-56-57-58-59-60-61-62-63	18
	البعد الايكولوجي	64-65-66-67-68-69-70-71-72	09
العنف الحضري	مظاهر وأشكال العنف	73-74-75-76-77-78-79-80-81-82-83-84-85-86-87-88	16
المجموع			88

المصدر : من إنجاز الباحث

2.8 المقابلة :

في سعيها لتحقيق أهدافها واختبار فروضها؛ استعانت دراستنا الراهنة بتقنية المقابلة المنظمة أو ما يصطلح عليها البعض (المقننة)، ببعديها الكيفي والكمي، حيث اشتملت على أسئلة ذات أنماط ثلاث، مغلقة، مفتوحة و ذات بدائل أو اختيارات. ورغم استخدام هذه الأداة في مجالات البحث الاجتماعي بكثرة؛ إلا أنها اقترنت في دراستنا بتطبيق طريقة المسح الاجتماعي، وفي هذا السياق، نشير إلى أننا طبقنا هذه التقنية كطريقة موحدة، حيث تم طرح نفس الأسئلة على المبحوثين، بنفس الصيغة والترتيب، ويضمن هذا الاتساق ويقلل من التحيز ويسمح بمقارنة الإجابات بشكل أسهل. ولقد احتوت هذه المقابلة على (37) سؤالاً موزعين على أربع محاور كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 03 يوضح نوع أسئلة المقابلة وكيفية توزيعها

مجموع	نمط الأسئلة			محاور الأسئلة
	ذات بدائل	مفتوحة	مغلقة	
06	0	0	6	01
11	03	05	03	02
11	02	05	04	03
09	01	04	04	04
37	06	14	17	المجموع

المصدر: من إنجاز الباحث

3.8 العينة وكيفية اختيارها :

شكلت العينة المصدر الرئيسي لالتقاط الكثير من المعطيات المتعلقة بالأحداث، المواقف، الآراء والاتجاهات التي تجسد في مجملها تشكلات الظاهرة البحثية بحي شوف لكداد الفوضوي بسطيف. وحسب آخر عملية إحصائية لسنة 2022 بلغ عدد سكان هذا الحي الفوضوي 7581 نسمة، كما بلغ عدد الأسر القاطنة به حسب المعلومات الأخيرة المتحصل عليها من مصلحة التهيئة والتعمير لولاية سطيف 2375 عائلة. والجدير بالذكر أن مفردات الدراسة قد تم تقسيمها إلى ثلاث فئات، أنظر الجدول رقم (04)، بحيث جمعت الدراسة بين أسلوب العينة الطبقية والاختيار الحر.

جدول رقم 04: يوضح طريقة اختيار مفردات الدراسة

النسبة/ العينة الكلية 2375	النسبة/ العينة الجزئية 238 مفردة	العدد المحدد	حجم العينة	الفئات
% 5.1	% 50.4	120 مفردة	رب الأسرة	
%2.5	% 24.8	59 مفردة	ربة الأسرة	
%2.4	% 24.8	59 مفردة	شاب من الأسرة	
% 10	% 100	238	المجموع	

المصدر: من إنجاز الباحث

- وبعد معرفة هذه المتغيرات؛ نستعين بالمعادلة أدناه لكي نحدد حجم العينة المطلوب لذلك كانت المعادلة المطبقة لاستخراج حجم العينة كالآتي:

$$n = \frac{N \cdot e}{2 - e}$$

n = حجم العينة المطلوب اختيارها من مجتمع البحث
e = الانحراف المعياري لمجتمع البحث

$$e = 2 - \frac{\text{حد الثقة أو درجة الدلالة للوسط الحسابي لمجتمع الدراسة}}{\text{مستوى الثقة المقدر بـ } 90\% \text{ (في الدراسة الراهنة)}}$$

ومبدئيا يمكن حساب المعطيات السابقة كمايلي:

- الانحراف المعياري التقريبي هو 15.42 ونجده بـ $(\sqrt{238})$

- درجة الدلالة = $2 \pm$

- مستوى الثقة = 95 % (1.96)

لذا فحجم العينة يستخرج بالطريقة التالية:

$$n = \frac{N \cdot e}{2 - e}$$

$$e = 2 - \frac{2}{1.96} = 1.96, \quad n = 15.42$$

$$ن ع = \frac{15.42}{2(1)} = 237.77 \text{ و بالتقريب } 238 \text{ لنصل في الأخير إلى:}$$

حجم العينة = 238

$$\%10 = \frac{100 \times 238}{2375} = \text{النسبة المطلوبة لعينة الدراسة}$$

9. النتائج العامة للدراسة :

أظهرت النتائج المستخلصة من تحليل البيانات الميدانية في حي "شوف لكداد" وجود ارتباطات جوهرية بين التمهيش بأبعاده المختلفة وبين تصاعد العنف الحضري. هذه النتائج تتسق مع الفرضية العامة للدراسة، التي تشير إلى أن التمهيش، باعتباره عملية اجتماعية متعددة الأبعاد يمثل أساساً لتحليل أسباب تنامي معدلات العنف الحضري. وتبرز هذه العلاقة في التمهيش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإيكولوجي، الذي يُعزز من شعور الإقصاء ويؤدي إلى تصعيد التوترات الاجتماعية.

1.9 الصديق الامبريقي لفرضيات الدراسة :

اتساقا مع الشواهد الكمية المشار إليها آنفا والمتعلقة بفرضيات الدراسة، يمكننا في هذه الحالة الانتقال من الكل إلى الجزء، أي من البرهنة على الفرضية العامة إلى التحقق من الصديق الامبريقي للفرضيات الجزئية .

1.1.9 الفرضية العامة :

توجد علاقة ارتباطية بين زيادة التمهيش وتنامي معدلات العنف الحضري
طرحنا هذه الطريقة استجابة للقوالب المنهجية المطبقة في عملية تحليل البيانات الكمية، وفي محاولة لمعرفة رأي أفراد العينة عن دلالة التمهيش في إنتاج العنف، حاولنا في الجدول أدناه تفحص الفروق والدلالات بالاستناد إلى المعطيات الامبريقية .

جدول رقم (05): يوضح شعور المبحوثين بالدونية والتمهيش بسبب الانحراف و العنف في الحي الفوضوي					
المجموع	هل تشعر بالدونية والتمهيش بسبب مظاهر العنف الانحراف في الحي ؟		الشعور بالعزلة و الدونية		
	لا	نعم	فئات العينة		
120	42	78	ت	أسر أرباب	المبحوث
100%	35,0%	65,0%	%		
59	16	43	ت	أسر ربّات	
100%	27,1%	72,9%	%		
59	13	46	ت	الشباب	
100%	22,1%	77,9%	%		
238	71	167	ت	المجموع	
100%	29,8%	70,2%	%		

تُظهر النتائج في الجدول رقم 5 أنّ أكثر من ثلثي المبحوثين (70,2%) يربطون شعورهم بالدونية والتمهيش بانتشار مظاهر الانحراف والعنف داخل الحي الفوضوي، وهو ما يعكس أثر هذه السلوكيات على الإحساس بالانتماء والاعتبار الاجتماعي خصوصاً عند فئة الشباب (77,9%) ممّا يشير إلى تدمير واضح لهذه الفئات من العنف اليومي داخل المجال السكني. وعمومًا، تُظهر المعطيات أنّ العنف الحضري في الحي يُعيد إنتاج الإحساس الجماعي بالهامشية ويعمّق الاغتراب الاجتماعي للسكان

جدول رقم (06): يوضح مدى تأثير الفقر والحرمان المادي و في انتشار العنف والإجرام في الحي، استهلاك وبيع المخدرات عصابات الأحياء، السرقة...					
المجموع	هل تعتقد أن العنف والإجرام باختلاف أنماطه في الحي سببه التهميش الاقتصادي ؟		أنماط العنف		
	لا	نعم	العينة		
217	24	193	ت	أرباب الأسر	المبحوث
100%	11,1%	88,9%	%		
20	1	19	ت	ربات الأسر	
100%	5,0%	95,0%	%		
1	0	1	ت	شباب	
100%	0,0%	100%	%		
238	25	213	ت	المجموع	
100%	10,5%	89,5%	%		

تُبرز النتائج أنّ أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (89,5%) يربطون انتشار العنف والإجرام في الحي بالتمهيش الاقتصادي والفقر، ما يعكس إدراكًا جماعيًا قويًا لدور الفقر والحرمان المادي في إنتاج السلوكيات المنحرفة

جدول رقم 07: يوضح درجة التمهيش في إنتاج العنف (ك ²)						
المجموع	ضعيفة	ضعيفة جدا	ليس له رأي	عالية	عالية جدا	درجة التمهيش
238	32	68	13	71	54	التكرار
- الفرض الصفري = $\frac{238}{5} = 47.6$ - درجة الحرية = $5 - 1 = 4$						الفرض الصفري
ك	ك - ك / ك	ك - ك / ك	ك - ك / ك	ك / ك	ك / ك	ك (التكرار النظري)
54	0.86	40.96	6.4	47.6	47.6	54
71	11.50	547.56	23.4	47.6	47.6	71
13	25.15	1197.16	34.6 -	47.6	47.6	13
68	8.74	416.16	20.4	47.6	47.6	68
32	5.11	234.36	15.6 -	47.6	47.6	32
المجموع	51.36	/	/	238	238	المجموع

المصدر: من إنجاز الباحث

جدول رقم 08: يوضح الارتباط بين أنماط التمهيش وأشكال العنف								
أنماط التمهيش	قيم س	أشكال العنف	قيم ص	ح س	ح ص	ح س ح ص	ح س ²	ح ص ²
الاجتماعي	86	الانحراف	104	+26.5	21.5	563.12	702.25	451.56
الاقتصادي	61	الجريمة	84	1.5+	1.25	1.87	2.25	1.56
الإيكولوجي	57	التفكك	80	2.5-	2.75	6.87	6.25	7.56
السياسي	34	التمرد	63	25.5-	19.75	503.62	650.25	390.06
المجموع	238	/	331	28+ 28-	22.5+ 22.5-	1075.48	1361	850.75

المصدر: من إنجاز الباحث

$$\bullet \text{ متوسط قيم س} = \frac{238}{4} = 59.5$$

$$\bullet \text{ متوسط قيم ص} = \frac{331}{4} = 82.75$$

$$\Leftarrow \text{تطبيق معادلة معامل الارتباط } r = \frac{\sum \text{مجموع ح س ح ص}}{\sqrt{\sum (\text{ح س})^2 \sum (\text{ح ص})^2}}$$

$$\Leftarrow r = \frac{1075.48}{\sqrt{1157857.1}} = \frac{1075.48}{\sqrt{850.74 \times 1361}}$$

$$0.9 = \frac{1075.48}{1076.02} = \frac{1075.48}{\sqrt{850.74 \times 1361}} =$$

من خلال الجدول رقم 8 يظهر لنا أن معامل الارتباط (ر) يساوي (0.9)، وهو قريب جدًا من (1)، مما يعني وجود علاقة ارتباط قوية جدًا وموجبة بين أنماط التمهيش وأشكال العنف وبمعنى آخر، كلما ازداد التمهيش (الاجتماعي، الاقتصادي، الإيكولوجي، السياسي)، كلما تصاعدت مظاهر العنف (الانحراف، الجريمة، التفكك، التمرد).

العلاقة موجبة: أي أن العلاقة تسير في نفس الاتجاه؛ مع زيادة التمهيش، يزداد العنف

2.1.9 الارتباط بين العزلة الاجتماعية وتنامي معدلات الانحراف :

في ضوء البيانات الرقمية السابقة المتعلقة بالفرضية الأولى ، تفيد المعطيات الامبريقية الواردة في الجدول التالي أن زيادة الشعور بالعزلة الاجتماعية يرتبط بتنامي معدلات الانحراف بأشكاله المختلفة الموضحة آنفا

جدول رقم 09 : يوضح الارتباط بين زيادة الشعور بالعزلة الاجتماعية وتنامي معدلات الانحراف						
درجة التهميش والعنف	عالية جدا	عالية	غير محدد	ضعيفة جدا	منخفضة	المجموع
التكرار	61	72	11	40	54	238
الفرض الصفري	- الفرض الصفري = $\frac{238}{5} = 47.6$ - درجة الحرية = $5 - 1 = 4$					
ك (التكرار التجريبي)	ك/ (التكرار النظري)	ك - ك/ /	(ك - ك/) ²	(ك - ك/) ² /		
61	47.6	13.4	179.56	0.54		
72	47.6	24.4	595.36	12.50		
11	47.6	- 36.6	1339.56	18.14		
40	47.6	- 07.6	57.76	2.21		
54	47.6	6.4	40.96	0.86		
المجموع	238	/	/	33.25		

المصدر: من إنجاز الباحث

- χ^2 الجدولية تحت 0.05 = 9.488

- χ^2 الجدولية تحت 0.01 = 13.277

- χ^2 المحسوبة = 33.25

- وبالمقارنة بين χ^2 الجدولية و χ^2 المحسوبة يتضح ان χ^2 المحسوبة 33.25 < χ^2 الجدولية

وبناء على هذه النتائج الرقمية يتضح أنه عند مستوى 0.05 و 0.01، توجد فروق ذات معنى بين الذين يرون وجود ارتباط بين الشعور بالعزلة وزيادة الانحراف، وبين أولئك الذين يتخذون موقفا مغايرا .

3.1.9 الارتباط بين ندرة الموارد وتنامي الجريمة الاقتصادية:

ومن خلال المقابلات مع السكان، و البيانات المرصودة يتضح أن غياب فرص العمل ونقص الموارد وانعدام التنمية والخدمات الأساسية يزيد من شعور السكان بعدم المساواة، مما يولد إحباطاً اجتماعياً يدفع نحو السلوكيات الإجرامية، وهذا ما يمكن تلمسه في الجدول أدناه.

جدول رقم 10 : العلاقة بين ندرة الموارد وتنامي معدلات الجريمة الاقتصادية						
درجة التهميش والعنف	عالية جدا	عالية	غير محدد	منخفضة جدا	منخفضة	المجموع
التكرار	71	59	08	45	55	238
الفرض الصفري	- الفرض الصفري $= \frac{238}{5} = 47.6$ - درجة الحرية $= 1-5 = 4$					
ك (التكرار التجريبي)	ك / (التكرار النظري)	ك - ك /	(ك - ك) / ²	(ك - ك) / ²	(ك - ك) / ²	
71	47.6	23.4	547.56	11.50		
59	47.6	03.4	11.56	0.24		
08	47.6	- 39.6	1568.16	32.94		
45	47.6	- 02.6	06.76	0.14		
55	47.6	07.4	45.76	1.15		
المجموع	238	/	/	45.97		

المصدر: من إنجاز الباحث

- χ^2 الجدولية عند مستوى $0.01 = 13.277$

- χ^2 المحسوبة $= 45.97$

وهذا يعني أن ندرة الموارد تؤثر على مستوى الجريمة الاقتصادية إي أن هناك فرق معنوي بعد هذا المستوى ($0.01 \ll 13.277$) بين أفراد العينة في تأثير الندرة من عدمها على معدلات الجريمة بالحي المدروس

4.1.9 الارتباط بين الإقصاء السياسي والتمرد :

إن الإقصاء السياسي في السياق المدروس لم يتحول إلى عامل رئيسي لانتهاك الوسائل والأهداف الجمعية، بل على العكس، يبدو أن شريحة واسعة من المبحوثين تميل إلى الحفاظ على نسق التقبل أو البحث عن بدائل فردية داخل نفس النظام الرمزي القائم، لا إلى كسره أو رفضه وهو ما يوضحه الجدول

جدول رقم 11: العلاقة بين الإقصاء السياسي والتمرد						
درجة التهميش والعنف	عالية جدا	عالية	غير محدد	منخفضة جدا	منخفضة	المجموع
التكرار	54	49	40	43	52	238
الفرض الصفري	- الفرض الصفري $= \frac{238}{5} = 47.6$ - درجة الحرية $= 1-5 = 4$					
ك (التكرار التجريبي)	ك / (التكرار النظري)	ك - ك /	(ك - ك) / ك	2 (ك - ك) / ك	2 (ك - ك) / ك	2 (ك - ك) / ك
54	47.6	06.4	40.96	0.86		
49	47.6	01.4	01.96	0.04		
40	47.6	- 07.6	57.75	01.21		
43	47.6	- 04.6	21.16	0.44		
52	47.6	11.4	129.96	02.73		
المجموع	238	/	/	/		

المصدر: من إنجاز الباحث

- χ^2 الجدولية عند مستوى $0.05 = 9.488$

- χ^2 المحسوبة $= 5.28$

النتيجة: الإقصاء أو التهميش السياسي لا يؤثر على انتهاك القيم والمعايير أي رفض وسائل وأهداف المجتمع

5.1.9 الارتباط بين التهميش الإيكولوجي والتفكك :

الفرضية الرابعة تقول أنه كلما اختل الفضاء المادي، تضاغت هشاشة النسيج الاجتماعي وارتفعت معدلات السلوك العنيف، و المناطق التي تشهد تدهورًا عمرانياً هي نفسها التي تعرف أعلى نسب التفكك الأسري والجنوح والجريمة"، أي أن الفضاء المادي المنهار يُنتج تفككاً اجتماعياً متزايداً.

جدول رقم (12): العلاقة بين تفكك البنية العمراني – الخدماتية وتفكك البنية الاجتماعية						
درجة التهميش والعنف	عالية جدا	عالية	غير محدد	منخفضة جدا	منخفضة	المجموع
التكرار	73	65	29	31	40	238
الفرض الصفري	- الفرض الصفري $= \frac{238}{5} = 47.6$ - درجة الحرية $= 1-5 = 4$					

ك (التكرار التجريبي)	ك/ (التكرار النظري)	ك - ك/ /	(ك - ك/ 2) /ك	2 /ك
73	47.6	25.4	645.16	13.55
65	47.6	17.4	302.76	06.36
29	47.6	- 18.6	345.96	07.26
31	47.6	- 16.6	275.56	05.78
40	47.6	- 07.6	309.76	06.50
المجموع	238	/	/	39.45

المصدر: من إنجاز الباحث

قيمة χ^2 الجدولية عند مستوى 0.01 = 13.277 ، قيمة χ^2 المحسوبة = 39.45

هناك فرق معنوي بعد مستوى (0.01 « 13.277)

و كنتيجة هناك ارتباط قوي بين تفكك البيئة العمرانية – الخدماتية-البيئية- بتفكك البنية الاجتماعية (التفكك الاجتماعي) χ^2 المحسوبة (39.45) أكبر بكثير من χ^2 الجدولية (13.277)،

النتيجة الإحصائية: يتم رفض الفرض الصفري (H_0)، ونقبل الفرض البديل بوجود فروق دالة

إحصائيًا بين مستويات التهميش الإيكولوجي ومستويات التفكك الاجتماعي. ونكون أما معادلة مفادها

إذا (χ^2 المحسوبة > χ^2 الجدولية) ← نرفض H_0 ← التهميش الإيكولوجي = تفكك اجتماعي دال

يكشف التحليل في الجدول رقم (12) أن تدهور البيئة العمرانية والخدماتية ينعكس بوضوح على البنية الاجتماعية، حيث يؤدي إلى تآكل الروابط الاجتماعية وتصادم مظاهر التفكك، مما يؤكد صحة التصورات الإيكولوجية التي ترى أن اختلال الفضاء المادي يحفز على انحلال الفضاء الاجتماعي

10. مناقشة نتائج الدراسة الميدانية :

تُبين نتائج الدراسة الميدانية المنجزة بحي "شوف لكداد" أن التهميش الحضري يلعب دوراً حاسماً في توليد أشكال متنوعة من العنف والانحراف، وهي نتائج تتقاطع بدرجة كبيرة مع أدبيات بحثية سابقة تناولت علاقة التهميش بالعنف الحضري

كما استطاعت الدراسة الراهنة في اعتقادنا تحقيق أهدافها النظرية والتطبيقية المعلنة سابقاً، حيث أكدت نتائج البحث العلاقة الوثيقة بين التهميش والعنف الحضري، وذلك في سياق التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المدن الجزائرية المعاصرة. فقد نجحت الدراسة في إعادة ترتيب التراث السوسيولوجي المرتبط بالظاهرة البحثية، وعكست بشكل واضح كيف يمكن للمفاهيم السوسيولوجية التقليدية أن تُطبّق على خصوصيات الواقع الجزائري، خاصة في الأحياء الهامشية مثل "شوف لكداد". من خلال ذلك، تم استكشاف الأدلة النظرية التي تثبت وجود علاقة جدلية بين

التهميش بأنواعه والعنف الحضري، وهو ما يتماشى مع الفرضيات النظرية التي تستند إلى فهم الظواهر الاجتماعية كعلاقات تفاعلية تتأثر بالبنى الاقتصادية والسياسية والثقافية أما على صعيد الأهداف التطبيقية، فقد سعت الدراسة إلى تحديد أبعاد وتجسّدات الهامشية الحضرية في "شوف لكداد"، حيث تبين أن الظاهرة لا تقتصر فقط على الحرمان المادي، بل تشمل أيضاً العزلة الاجتماعية، الفقر المستمر، والتمييز الرمزي الذي يُمارس ضد سكان هذه الأحياء. ومن خلال المعاينة الميدانية، كان من الواضح أن العنف الحضري لا يقتصر على العنف المادي فحسب، بل يتخذ أيضاً أشكالاً رمزية ولفظية و الجدول رقم (13) أدناه يؤكد النتائج المتوصل إليها ، مما يثبت تغلغل العنف الحضري سياق متعدّد الأبعاد .

وبناءً على ما سبق، يتّضح أن نتائج هذا البحث الميداني تتقاطع بدرجة كبيرة مع ما توصّلت إليه الدراسات السابقة التي تناولت العنف الحضري في سياقات مماثلة، حيث أكدت جميعها على أن هذا العنف ليس ظاهرة معزولة، بل هو نتيجة مباشرة لشروط التهميش البنيوي والاجتماعي والاقتصادي والإيكولوجي التي تحكم الحياة اليومية في الأحياء الفوضوية. فكما بين أوسكار لويس في دراسته حول "ثقافة الفقر"، فإن استمرار أنماط الحرمان والتهميش يُفرز ثقافات فرعية تُعيد إنتاج الفقر والانحراف عبر الأجيال. وبالمثل، فإن دراسات جلال معوض وقيرة إسماعيل وعلي بوعنافة قد أظهرت أن العنف الحضري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظواهر مثل انتشار المخدرات، وتفكك الروابط الأسرية، وتزايد حالات الطلاق، وتفاقم المشكلات الاجتماعية، وهي العوامل نفسها التي كشفت عنها دراستنا الميدانية ضمن حي شوف لكداد. إن هذا التقاطع في النتائج يؤكد أن العنف الحضري ليس سوى نتاج لتراكم مظاهر الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والإيكولوجي، وأن فهمه يقتضي تحليل البنية العميقة للتهميش التي تُنتجه وتغذّيه في الوقت نفسه.

جدول رقم : (13) يمثل الإجمام على مستوى حي شوف لكداد من سنة 2020 إلى 2024 حسب الفئات العمرية

السنة	عدد القضايا المسجلة	تفصيل الفئات العمرية المعنية
2020	47 قضية	- 07 قضايا أقل من 18 سنة - 30 قضية من 18 إلى 40 سنة - 10 قضايا أكثر من 40 سنة
2021	35 قضية	- 05 قضايا أقل من 18 سنة - 20 قضية من 18 إلى 40 سنة - 10 قضايا أكثر من 40 سنة
2022	82 قضية	- 09 قضايا أقل من 18 سنة - 60 قضية من 18 إلى 40 سنة - 13 قضية أكبر من 40 سنة
2023	65 قضية	- 07 قضايا أقل من 18 سنة - 50 قضية من 18 إلى 40 سنة - 08 قضايا أكبر من 40 سنة
2024	السداسي الأول 09 قضايا	- 02 قضايا أقل من 18 سنة - 06 قضايا من 18 إلى 40 سنة - 01 قضايا أكبر من 40 سنة
المجموع	238 قضية	

المصدر: الفرقة الإقليمية للدرك الوطني 300 مسكن سطيف

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الإجرام في حي شوف لكداد خلال الفترة الممتدة من (2020 إلى 2024) سجّل (238 قضية) بمعدل تزايد ملحوظ بين السنوات، حيث بلغت الذروة سنة (2022) بـ(82 قضية). وتبيّن المعطيات أن الفئة العمرية الأكثر تورطاً هي فئة (18 إلى 40 سنة)، إذ مثّلت النسبة الغالبة من القضايا عبر جميع السنوات، ما يعكس ارتباط العنف والإجرام بفئة الشباب في سن النشاط الاقتصادي والاجتماعي. كما يُلاحظ أن مشاركة الفئات الأقل من (18 سنة) في الجريمة بقيت محدودة، لكنها تعبّر عن نزعة مبكرة للانحراف في أوساط القُصّر نتيجة التسرب المدرسي و المشاكل الأسرية والبطالة المنتشرة بين الشباب المخدرات بشتى أنواعها،

خاتمة :

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية بحي "شوف لكداد" أنّ التمهيش الحضري ليس مجرد حالة ظرفية، بل هو بنية متجذّرة تعيد إنتاج العزلة والفقر والإقصاء بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإيكولوجية، وهو ما يجعل العنف الحضري نتاجاً طبيعياً لهذه الأوضاع. وقد برهنت المعاينة الميدانية أنّ مظاهر العنف تتجاوز الشكل المادي المباشر إلى أنماط رمزية ولفظية، تعكس حالة التوتر والحرمان المزمّن داخل الأحياء الفوضوية.

لقد استطاعت هذه الدراسة أن تبرز الترابط الجدلي بين التمهيش والعنف الحضري، وأن تؤكد وجهة الفرضيات النظرية التي تنظر إلى الظواهر الاجتماعية باعتبارها نتاجاً للتفاعلات المعقدة بين البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية. كما مكّنت من إعادة قراءة التراث السوسيولوجي في ضوء الواقع الجزائري، مبينةً كيف يمكن أن تسهم المفاهيم الكلاسيكية في تفسير خصوصيات المجال الحضري المحلي.

وعلى المستوى التطبيقي، تتيح هذه النتائج إمكانات مهمة لفهم الديناميات الداخلية للأحياء الهامشية، بما يساهم في صياغة سياسات حضرية أكثر شمولية وعدلاً، تراعي الأبعاد المتعددة للتمهيش وتعمل على تقليص مسببات العنف. ومن ثَمَّ، فإنّ التحدي المطروح أمام صانعي القرار لا يكمن فقط في معالجة الأوضاع المادية لهذه الأحياء، بل في إعادة دمج سكانها ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمدينة، بما يضمن بناء فضاء حضري متوازن وآمن.

قائمة المراجع

- Agostini , G., Chianese , F., French, W., & Sandhu, A. (2010). *Understanding the Processes of Urban Violence:An Analytical Framework*. London : London School of Economics Crisis States Research Centre.
- Fluit, S., Cortés-García, L., & von Soest, T. (2024, decembre 18). Social marginalization: A scoping review of 50 years of research. *Humanit Soc Sci Commun*, 11, pp. 1-9.
- Graham, S. (2004). POSTMORTEM CITY: TOWARDS AN URBAN GEOPOLITICS. *City*, 165-206.
- L. Atkinson, C. (2024, September 29). Informal Settlements: A New Understanding for Governance and Vulnerability Study. *Urban Sciences*, 8(158), pp. 1-18.
- Malden .*Urban Outcasts A Comparative Sociology of Advanced Marginality* .(2008) .Loïc Wacquant .USA: Polity Press
- MACKINTOSH, C., & MACKINTOSH, U. (2024, mars). Nexus Between Domestic Violence And Peace In Ogba/Egbema/Ndoni Local Government Area, Rivers State. (S. PUBLICATIONS, Ed.) *International Journal of Innovative Social Sciences & Humanities Research*, pp. 191-210.
- Park, R., & Burgess, E. (1925). *The City*. Chicago: The University of Chicago Sociological Series.
- Paulus, B., & Sutanto, H. (2023, january 23). MARGINALIZED COMMUNITY EFFORT TO IMPROVE ENVIRONMENTAL QUALITY OF POOR SETTLEMENT ALONG RIVERBANK. *JURNAL TEKNO SAINS*, 12(2), pp. 111-122.
- Sankaran, K. (2024). Marginalization. In G. H. Inequality, *Global Handbook of Inequality* (pp. 587-601). Switzerland: Springer Nature Switzerland.
- Umaña-Taylor, A. (2018). Reframing Marginalization and Youth Development: Introduction to the. *American Psychological Association*, 707-712.
- Winton, A. (2004, october 1). Urban Violence: A Guide to the Literature. *Environment and Urbanization*, 16, 165-184.
- إسماعيل قيرة. (2012).
- إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، و سليمان بومدين . (بلا تاريخ). *التصورات الاجتماعية و معاناة الفئات الدنيا*. (مخبر الانسان و المدينة، المحرر) عين مليلة: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع.
- إسماعيل قيرة، علي قوادرية، و سليمان بومدين . (2010). *المدينة الجزائرية و مشكلات التحضر*. (جامعة سكيكدة مخبر البحوث و الدراسات الاجتماعية، المحرر) قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية المطبعة الجهوية قسنطينة.
- جلال معوض. (1998). *الهامشيون الحصريون و التنمية في مصر*. القاهرة : مكتبة التنمية.
- حسن الساعاتي. (1982). *تصميم البحوث الاجتماعية : نسق منهجي جديد*. بيروت: دار النهضة العربية .